

أثر القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي في مصر

مي فتحي يوسف إبراهيم*

ملخص

تلعب القروض الخارجية دوراً هاماً في اقتصاديات الدول النامية، وذلك بسبب عدم كفاية الادخار المحلي لتمويل الاستثمار للوصول إلى معدلات التنمية المرغوب فيها، ولتمويل العجز لجأت الدول النامية إلى الاستدانة من الدول التي تتمتع بفائض في رأس المال. يكون الأثر النهائي للقروض الخارجية وفقاً لمدى كفاءة استخدام هذا القرض. ولتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي لأبد من الاستثمار في المجالات التنموية التي تنعكس على مستوى المعيشة.

الكلمات المفتاحية

القروض الخارجية، الأداء الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الصرف، الصادرات، الواردات.

*باحث ماجستير بقسم الأقتصاد والتجارة الخارجية.

Abstract

Foreign loans play an important role in the economies of developing countries, because domestic savings are insufficient to finance investment to reach desired development rates, to finance the deficit, developing countries borrowed from countries with capital surplus.

The final effect of foreign loans is due to use efficiency of this loan, as in order to achieve high rates of economic growth, investment must be made in the development areas that are reflected in the individual's standard of living.

Keyword

Foreign loans, Economic Performance, Gross Domestic Product, Inflation, Exchange Rate, Exports, Imports.

المقدمة:

تعد مصر من الدول النامية التي تعتمد على القروض الخارجية لتنفيذ خططها التنموية، وخاصة أن مواردها من النقد الأجنبي مازالت قاصرة نسبياً على سد فجوة الموارد المحلية.

ارتفع إجمالي الدين الخارجي لمصر نحو 3.3 مليار دولار خلال 3 أشهر، ليصل إجمالي القروض الخارجية حوالي 112.67 مليار دولار في الربع الثاني من العام المالي 2019-2020، وهو ما يعادل 33.5% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى حوالي 3.95 مليار دولار إجمالي أعباء خدمة الدين، والأقساط المسددة 3.2 مليار دولار، وبلغت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات 24.4%، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي 1040 دولار.¹

¹ البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية.

2- مشكلة الدراسة:

اعتمدت مصر على القروض الخارجية لتمويل عجز الموازنة، مما أدى إلى زيادة حجم الدين الخارجي واستنزاف الاحتياطي النقدي؛ وذلك عند الوفاء بأعباء الدين مما يسبب عجزاً مستمراً في موازين مدفوعات تلك الدول²؛ كما أن القروض الخارجية تبطئ عملية التنمية، بسبب نقص السيولة والموارد الأجنبية؛ وهو ما يدفع تلك الدول لتأجيل تنفيذ مشاريعها الاستثمارية³.

3- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية القروض الخارجية كمصدر لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الآثار المختلفة التي يمكن أن يحدثها ارتفاع القروض الخارجية على المتغيرات الاقتصادية المختلفة في أي دولة، مثل: تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والتي تصب في نهاية المطاف في الأداء الاقتصادي للدولة.

4- فرضية الدراسة:

تعتمد الدراسة على فرضية مؤداها:

هناك تأثير إيجابي للقروض الخارجية على أداء الاقتصاد المصري خلال الفترة (2000-2018).

5- هدف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية سالفه الذكر من أجل التوصل إلى طبيعة العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة، من خلال اختبار تأثير القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي من ناحية، وإلى أي مدى يمكن

² سمير مصطفى أبو محله (2015)، "أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي، حالة بعض الدول العربية المقترضة (2000-2013)"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد الثالث، ص: 62-83.

³ فضيلة جنوحات (2006)، "إشكالية الديون وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، ص: 19.

أثر القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي في مصر

الاعتماد على هذا القطاع باعتباره أحد مصادر التمويل ومعرفة تأثيره على عدد المتغيرات الاقتصادية بما يساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني.

6- منهجية الدراسة:

تم اتباع الأسلوب التحليلي في هذه الدراسة، مع استخدام بعض النماذج الإحصائية والمعادلات الرياضية لقياس تأثير القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي لمصر خلال (2018-2000)، وتم استخدام معاملات الارتباط، ونموذج الانحدار البسيط، وتحليل النتائج.

7- خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى:

أولاً: مفهوم القروض الخارجية في الدول النامية.

ثانياً: مفهوم ومؤشرات الأداء الاقتصادي.

ثالثاً: تأثير القروض الخارجية على مؤشرات الأداء الاقتصادي.

رابعاً: اختبار أثر القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي في مصر.

خامساً: النتائج والتوصيات.

أولاً: القروض الخارجية وأنواعها في الدول النامية:

اتبعت الدول النامية سياسات اقتصادية وإنمائية غير ملائمة، أدت إلى حدوث اختلالات متمثلة في زيادة في الطلب الكلي عن إجمالي المعروض من السلع، وزيادة الواردات عن الصادرات، وأيضاً العجز في الموازين الذي أدى بدوره إلى زيادة الاقتراض.⁴

ظهرت أزمة الدين العالمية عام 1980، عندما أعلنت المكسيك وعدد من الدول الأخذ في النمو، عدم قدرتها على خدمة أعباء ديونها الخارجية، والمطالبة بإعادة

⁴ أشرف شمس الدين (2003)، "التجارة العالمية وعلاقتها بالديون الخارجية والتمويل"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، نيويورك، ص: 10.

جدولة تلك الديون، وخلال الفترة 1980-1990 تم إبرام حوالي 300 اتفاق متعدد الأطراف لتخفيف تلك الديون.⁵

تُعرّف القروض الخارجية على أنها: "اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية مع الالتزام بإعادة تسديد تلك الموارد والمبالغ المستحقة عليها (الفوائد) خلال فترات زمنية قادمة يتفق عليها عند عقد القرض".⁶

طالب الكُتّاب التقليديين بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود⁷، حيث يرى الكلاسيك أن القروض العامة لا تحقق أي إيراداً عاماً للدولة، وتُعتبر سحباً على الإيرادات المتاحة.⁸

في ثلاثينيات القرن الماضي ظهرت أزمة الكساد الكبير، لم تستطع أفكار الكلاسيك أن تواجه التحديات الاقتصادية الجديدة مما أتاح المجال أمام ظهور المدرسة الكنزية، والتي جاءت منتقدة لكل الفرضيات الكلاسيكية، وأصبح من غير المقبول الاعتماد على السوق الحر بعيداً عن التدخل الحكومي، بل يرى الكنزيون أن تدخل الدولة يُعد ضرورياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتقليل الفجوة الطبقة بين أفراد المجتمع. ورفض الكنزيون فكرة التوازن التلقائي، ورأوا أن التوازن عند مستوى التشغيل التام هي حالة خاصة ونادرة الحدوث، لذلك على الدولة التدخل لتوجيه الاقتصاد من خلال اتباع السياسات المالية.⁹

في بداية السبعينيات أدت الأزمة المالية إلى انهيار العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة (منحنى فيليبس)، والتي نادى الكنزيون بوجودها، وبذلك تراجعت الأفكار الكنزية أمام التحديات الجديدة، وكان ذلك إعلاناً لظهور أفكار جديدة أُطلق عليها

⁵ سي بول هالود، رونالد ماكدونالد (2007)، "النقود والتمويل الدولي"، دار المريخ للنشر، ص: 693.

⁶ ميساء وليد أحمد عبادي (2001)، "القروض الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص: 9.

⁷ مريم بوسحلة عثمانية (2016)، "النظام القانوني لعقد القرض العام (دراسة مقارنة)"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص: 145.

⁸ رضي محمد العضائلة، حسن عبدالرحمن العمرو، حذيفة سميح القراله (2015)، "هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (1980-2012)"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد: 42، العدد: 2، ص: 2.

⁹ المرجع السابق مباشرة.

أثر القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي في مصر

المدرسة النقدية أو ما تعرف بـ"مدرسة شيكاغو". وبعد ما عانته الدول النامية من تبعيات للسياسات الكنزوية وما شهدته من ارتفاع في حجم الديون، نادى النقديون بمعالجة العجز المتراكم في الموازنة من خلال تخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي، وقد تم صياغة برامج الإصلاح الاقتصادي بناءً على الرؤية النقدية تجاه القروض العامة.¹⁰

وجدت بعض الدراسات أن هناك أثراً إيجابياً للقروض بينما رأَت دراسات أخرى أن هناك أثراً سلبياً، ويتم إيجازها كالتالي:

أولاً: الآثار الإيجابية للقروض الخارجية:

1- تمويل الاستثمار المحلي الذي قد لا يكون ممكناً إذا كان هناك انخفاضاً في الطلب أو الادخار المحلي.¹¹

2- ارتفاع الدين الخارجي يجبر الحكومة على إجراء إصلاحات هيكلية ومالية من أجل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون.¹²

3- زيادة التكوين الرأسمالي من خلال استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، ومن ثمَّ زيادة الاستثمار والطاقة الإنتاجية.¹³

ثانياً: الآثار السلبية للقروض الخارجية:

1- القروض الخارجية بالعملات الأجنبية جعلت الدول المقترضة غير قادرة على تغطية مخاطر أسعار الصرف، مما يعرضها لقوى مالية عالمية خارج سيطرتها.¹⁴

2- يساهم الاقتراض الخارجي في زيادة إجمالي الاستثمار، وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ويكون تأثيره إيجابياً على ميزان المدفوعات في البداية، ولكن عندما تصل المديونية إلى مستوى حرج نتيجة عدم الاقتراض المخطط له

¹⁰ المرجع السابق مباشرة.

¹¹ Walsh, G. (2011), "A Discussion of Foreign Currency Debt in Emerging Market Economics", **Trinity Economics Papers**, Trinity College Dublin, P. 4.

¹² Bhattacharya, R., Benedict, C. (2004), "Calculating the Benefits of Debt Relief", **Finance & Development**, p. 2.

¹³ ميساء وليد أحمد عبادي، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

¹⁴ Walsh, G., **Op. cit.** P. 4.

الذي يؤدي إلى زيادة مدفوعات خدمتها المسببة للعجز في الميزان الجاري (مدفوعات الفائدة)، وبعد أن كان الاقتراض لسد العجز في ميزان المدفوعات أصبح الإفراط فيه عاملاً مسبباً لهذا العجز.¹⁵

3- تزايد أعباء المديونية الخارجية، بالإضافة إلى أن عجز الميزان الكلي للمدفوعات يدفع الحكومة إلى استخدام الجزء الأخير من الاحتياطات الأجنبية لخدمة أعباء الدين الخارجي.¹⁶

ثانياً: مفهوم ومؤشرات الأداء الاقتصادي.

يُعرّف الأداء الاقتصادي على أنه "إنجاز عدد من الأنشطة أو المهام المُحطّط لها، لتحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة من قبل الدولة خلال فترة زمنية معينة، كما يعد انعكاساً لكيفية استخدام الدولة لمواردها البشرية والمادية واستغلالها بكفاءة وفعالية تجعلها قادرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة. لذلك فهو يمثل العنصر الفارق بين الدول في مدى نجاح الدولة في استخدام كافة مواردها وسياستها الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية".¹⁷

بينما يُعرف مؤشر الأداء الاقتصادي (EPI) على أنه "المؤشر الذي يقيس أداء الثلاث قطاعات رئيسية للاقتصاد، وهم: الأسر، والشركات، والحكومة. ويتكون المؤشر من متغيرات تؤثر على قطاعات الاقتصاد:¹⁸

- معدل التضخم كمقياس للموقف النقدي للاقتصاد. (استقرار المستوى العام للأسعار).

- معدل البطالة كمقياس لموقف الإنتاج الاقتصادي. (مستوى الإنتاجية).

¹⁵ محمد مصطفى أبو مصطفى (2009)، "دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من 1999 إلى 2008"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، ص: 76.

¹⁶ المرجع السابق مباشرة، ص: 77.

¹⁷ وفاء سعد إبراهيم (2015)، "السياسة المالية والأداء الاقتصادي في دول منطقة اليورو (دراسة مقارنة)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، ص: 65.

¹⁸ Khranov, V., J. Ridings (2013), "The Economic Performance Index (EPI): an Intuitive Indicator for Assessing a Country's Economic Performance Dynamics in an Historical Perspective", IMF Working Paper, P. 3

أثر القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي في مصر

- التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس للأداء الكلي للاقتصاد بأكمله.

- عجز الموازنة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي كمقياس للمستوى المالي للاقتصاد.

1- معدل التضخم: Inflation Rate

يُعرّف بأنه "الزيادة أو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة". أما التضخم النقدي هو "ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب زيادة عرض النقود بما لا يتناسب مع الزيادة في حجم المبادلات الاقتصادية"¹⁹ ، ويحسب معدل التضخم أو نسبته على أساس المعادلة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{التغير النسبي في مستويات الأسعار}}{100} \times 100$$

2- البطالة: Unemployment

تُعبّر مشكلة البطالة عن خلل بين العرض والطلب في سوق العمل، وهذا الخلل هو نتيجة طبيعية لعجز الاقتصاد القومي عن توفير فرص عمل مناسبة وعدم ملائمة مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية لمتطلبات سوق العمل.²⁰

يشمل مصطلح البطالة على العديد من المعاني على سبيل المثال: الأفراد الذين ليس لديهم وظيفة، حيث إنه يصف حالة عدم وجود وظيفة، ومن ناحية النشاط البحث عن وظيفة، ومن ناحية السلوك الرغبة في الحصول على وظيفة تحت ظروف معينة، ومن ناحية الضرورة الحاجة إلى وظيفة. كما أنه يشمل الأفراد الذين لا يبحثون عنها ولكنهم سيقبلون بالوظائف تحت ظروف معينة.²¹

¹⁹ مجيد حميد حسين (2008)، "مبادئ علم الاقتصاد"، دار زهران، عمان، ص: 264:273.
²⁰ عطاالله أبو سيف أبدير (2016)، "مقدمة في: مبادئ علم الاقتصاد"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ص: 340.

²¹ Levine, L. (1957), "The Measurement and Behavior of Unemployment", Universities-National Bureau, NBER, P. 325.

يُعرف معدل البطالة بأنه النسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة أي: 22

عدد العمال العاطلين

عدد السكان في سن العمل

3- النمو الاقتصادي: Economic Growth

قدرة الدولة على إشباع رغبات الأفراد من معيار الحكم على أداء أي نظام اقتصادي أو مقارنته بنظام اقتصادي آخر، ويتم تقييم إنجازات النشاط الاقتصادي من خلال قياس ما أنتجه من سلع وخدمات. انفق الاقتصاديون على اعتبار قيمة الناتج القومي الإجمالي مؤشراً لأداء النظام الاقتصادي، يعتبر الناتج القومي الحقيقي المقياس الأكثر ملائمة لقياس معدل النمو في الاقتصاد، باعتباره معبراً عن التحسن في مستوى الأداء الاقتصادي، ومن ثمَّ الحكم على درجة التحسن التي تطرأ على مستوى معيشة الأفراد، ويعبر عن النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي (GDP). 23

يقصد بالنمو الاقتصادي "تحقيق زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن". ويقاس معدل النمو الاقتصادي من عام لآخر كالتالي: 24

22 البشير عبد الكريم (2009)، "دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الجزائر، ص: 182.

23 راجع ذلك في:

- الناتج القومي الحقيقي: هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد القومي مقومة بالأسعار الثابتة، أي يتم استبعاد أثر التغيرات في الأسعار.

- حمدي أحمد العناني، عبدالنبي حسن يوسف (بدون تاريخ)، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، مكتبة عين شمس، ص: 29.

- رمضان محمد مقلد، على عبدالوهاب نجا (بدون تاريخ)، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص: 17:16.

- شيماء محمد نجيب (2013)، "أثر محددات النمو الصناعي في كفاءة الأداء الاقتصادي لعدد من الدول للمدة 1990-2005"، تنمية الريفين، العراق، العدد: 111، ص: 106.

24 رمضان محمد مقلد، على عبدالوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص: 18:17.

أثر القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي في مصر

الناتج القومي الحقيقي في العام الحالي - الناتج القومي الحقيقي في العام الماضي
100 ×
الناتج القومي الحقيقي في العام الماضي

4- الموازنة العامة:

يُعرّف القانون المصري رقم 53 لسنة 1973 الموازنة العامة للدولة بأنها "البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقا للسياسة العامة للدولة".²⁵
يعد عجز الموازنة ظاهرة اقتصادية شائعة؛ فعجز الموازنة يحدث عند زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الموجودة، وهو ناتج عن سوء تخطيط أو تقدير الحكومة للإنفاق العام.²⁶

ثالثاً: تأثير القروض الخارجية على مؤشرات الأداء الاقتصادي:

1- أثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي:

من الممكن أن تؤثر القروض الخارجية بالإيجاب أو السلب على النمو الاقتصادي؛ وذلك حسب استخدام كل دولة للقروض.²⁷
أوضح نموذج "هاورد دومار" الآثار الإيجابية للقروض الخارجية على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال العلاقة الطردية بين النمو والاستثمار، وبالتالي أهمية القروض الخارجية في تمويل الاستثمارات. بالإضافة إلى فجوتي الموارد المحلية والتجارة الخارجية واستخدام القروض في سد تلك الفجوة وما له من أثر إيجابي للوصول إلى معدل النمو المرغوب فيه.²⁸

²⁵ سمية أحمد عبد المولي (2010)، "اقتصاديات المالية العامة"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ص: 330:331.

²⁶ ايهاب محمد يونس، (2010)، "نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر"، ص: 3.

²⁷ محمد أحمد محمد السيد الشافعي (2016)، "دور القروض الخارجية في تنمية الصادرات المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان. ص: 23.

²⁸ دينا محمد هشام (2016)، "الآثار الاقتصادية الكلية للدين العام الخارجي بالتطبيق على مصر خلال الفترة 1990 حتى 2014"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ص: 19.

بينما أظهرت بعض الدراسات الأثر السلبي للقروض الخارجية على النمو الاقتصادي؛ حيث إن تأثير رأس المال الأجنبي على معدل النمو في الدخل القومي ضعيفاً، إن لم يكن سالباً، وسبب ذلك انخفاض معدلات الادخار وزيادة نسبة رأس المال، كما أن جزءاً كبيراً من القروض الخارجية يستخدم في الاستهلاك وليس لزيادة الادخار.²⁹

2- أثر القروض الخارجية على التضخم:

يقاس تأثير القروض الخارجية على التضخم من خلال طبع النقود لسداد الدين، فإن الاقتراض الخارجي يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي الذي إذا استخدم في تمويل للمشروعات الاستثمارية يؤدي إلى زيادة الإنفاق وزيادة الطلب ومن ثم رفع الأسعار.³⁰

4- أثر القروض الخارجية على الصادرات والواردات:

تؤثر القروض الخارجية على الصادرات بشكل سلبي وخاصة خدمة الدين، فزيادة العبء يضغط على ميزان المدفوعات. ويدفع ارتفاع خدمة الدين القطاعات الاقتصادية لتحويل رؤوس الأموال للخارج بدلاً من ادخالها.³¹ أما بالنسبة للواردات فارتفاع خدمة الدين الخارجي أصبحت تستحوذ على نسبة كبيرة من حصيله الصادرات، وذلك يؤدي إلى إضعاف وتدهور قدرة الدول النامية على استيراد السلع الإنتاجية والاستهلاكية التي لا ينتجها الاقتصاد القومي أو ينتجها بكميات أقل من حاجة الطلب المحلي، فعدم تمكن الدول على توفير التمويل الكافي للواردات الإنمائية الضرورية يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف الاستثمارية الموضوعة للوصول إلى النمو المستهدف.³²

²⁹ مازن حسن الباشا (2016)، "قياس أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية تحليلية للمدة (1997 - 2011)"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، الأردن، ص: 85.

³⁰ دينا محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

³¹ سمير مصطفى أبو محله، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

³² أمينة محمد محمد مدبولي (2009)، "أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في أفريقيا (منذ بداية الثمانينات وحتى نهاية عام 2005) (دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، ص: 31:32.

أثر القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي في مصر

5- أثر القروض الخارجية على سعر الصرف:

أشار الاقتصاديون إلى أن أثر القروض الخارجية على سعر الصرف³³ له سلبيات وإيجابيات، فمن سلبياته أنه يرفع الفائدة المستحقة على القروض، إلا أنه له فوائد مثل أداة اقتصادية لتحفيز النمو وخلق فرص عمل، كما أن انخفاض سعر الصرف يشجع التصدير وينعش القطاعات المنافسة للاستيراد.³⁴

رابعاً: اختبار أثر القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي.

اختبار صحة الفروض التالية:

- وجود علاقة عكسية بين القروض الخارجية ومعدل النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة طردية بين القروض الخارجية ومعدل التضخم.
- وجود علاقة طردية بين القروض الخارجية وسعر الصرف.
- وجود علاقة عكسية بين القروض الخارجية والصادرات.
- وجود علاقة طردية بين القروض الخارجية والواردات.

توضح المعادلات التالية نموذج انحدار بسيط لقياس أثر القروض الخارجية على مؤشرات الأداء الاقتصادي في مصر وذلك خلال الفترة (2000-2018)، بالشكل التالي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 DF + u_i$$

$$INF = \beta_0 + \beta_1 DF + u_{i2}$$

$$ER = \beta_0 + \beta_1 DF + u_{i3}$$

$$E = \beta_0 + \beta_1 DF + u_{i4}$$

$$M = \beta_0 + \beta_1 DF + u_{i5}$$

³³ سعر الصرف الرسمي الذي تحدده السلطات أو إلى المعدل المحدد في سوق الصرف المعتمد قانونياً.

³⁴ سمير مصطفى أبو محله، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

DF: تدفقات القروض الخارجية. GDP: الناتج المحلي الإجمالي.
 INF: التضخم. ER: سعر الصرف. E: الصادرات.
 M: الواردات. β_0, β_1 : الثوابت.
 u_1, u_2, u_3, u_4, u_5 : حد الخطأ العشوائي.

تم الاعتماد على معامل الارتباط لمعرفة قوة العلاقة بين المتغيرين.

جدول (1) معامل الارتباط بين المتغيرات

M	E	ER	INF	GDP	DF	
0.6569	0.482	0.7808	0.5689	0.5402	1	DF
0.44871	0.921	0.4414	0.4347	1	0.5402	GDP
0.73843	0.573	0.74409	1	0.4347	0.5689	F
0.96138	0.548	1	0.74409	0.44142	0.78087	ER
0.62866	1	0.54812	0.57386	0.92153	0.48270	E
1	0.628	0.9613	0.73843	0.44871	0.65695	M

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج E-Views 10

من الجدول السابق نجد أن: معاملات النموذج تقيس النسبة المئوية للتغير في قيمة المتغير التابع مقابل زيادة المتغير المستقل بـ 1% مع ثبات العوامل الأخرى. كما أنه يوضح اتجاه العلاقة بين القروض الخارجية والمتغيرات الأخرى، فنجد أن العلاقة بينهم جميعاً علاقة طردية، وبالنسبة إلى العلاقة بين القروض الخارجية والناتج المحلي الإجمالي فهي علاقة ارتباط طردي قوي، أما القروض الخارجية والتضخم ارتباط طردي قوي، والارتباط بين القروض الخارجية وسعر الصرف طردي قوي، بينما الارتباط بين القروض الخارجية والصادرات طردي ضعيف، وارتباط القروض الخارجية والواردات طردي قوي.

أثر القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي في مصر

يمكن ايجاز نتائج النموذج في المعادلات الآتية:

$$GDP = 162.33 + 7.68*DF$$

$$INF = 8.037 + 0.55*DF$$

$$ER = 5.44 + 0.47*DF$$

$$E = 35.39 + 1.50*DF$$

$$M = 15.22 + 1.85*DF$$

الجدول التالي يوضح نتائج الاختبارات الكلية لنموذج الانحدار البسيط لمتغيرات الدارسة.

جدول (2) نتائج الاختبارات الكلية لنموذج الانحدار البسيط

M	E	ER	INF	GDP	
0.43	0.27	0.60	0.32	0.29	R-squared
0.39	0.22	0.58	0.28	0.25	Adjusted R-squared
14.1	16.45	2.54	5.83	79.7	S.E. of regression
21.8	40.78	7.1	10	189.7	Mean dependent var
3.5	2.5	5.1	2.85	2.64	T-Statistic
12.9	6.3	26.5	8.1	7	F-Statistic

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج E-Views 10.

تم إجراء الاختبار لمعرفة معنوية المتغيرات وفقاً للفرضيات التالية:

- الفرض العدمي $H_0: r = 0$ ، وهي لا يوجد علاقة معنوية بين المتغير التابع والمستقل.

- الفرض البديل $H_1: r > 0$ ، وهي التي تفيد بأنه يوجد علاقة معنوية بين المتغير التابع والمستقل.

لمعرفة إذا كان هناك علاقة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع فإذا كانت T-Statistic أكبر من أو يساوي 2 فذلك يعني وجود علاقة معنوية وبالتالي

رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل القائل إن هناك علاقة معنوية بين المتغير التابع والمستقل، أما إذا كانت أقل من 2 فذلك يعني قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل.

من الجدول السابق نجد أن: T-Statistic لكافة المتغيرات أكبر من 2 وذلك يعني قبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

من الجدول السابق نجد أن: تتراوح القدرة التفسيرية R^2 بين 29% إلى 60% من إجمالي القدرة التفسيرية للنموذج، بينما القدرة التفسيرية المصححة Adjusted R^2 تتراوح ما بين 22% إلى 58%.

- الناتج المحلي الإجمالي: زيادة تدفقات القروض الخارجية (DF) بمقدار دولار واحد سينتج عنه زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمقدار 7.68 دولار مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

معامل تحديد R^2 : بلغ 29%، وهو يشير إلى 29% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي يشرحه التغير في تدفقات القروض الخارجية، والنسبة الباقية للعوامل الأخرى.

اختبار F: بلغ 7 بقيمة احتمالية (Prob.=0.016946) هي أقل من 5% وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ويعني أن النموذج جيد ويمكن التنبؤ به.

- التضخم: زيادة تدفقات القروض الخارجية (DF) بمقدار دولار واحد سينتج عنه زيادة التضخم (INF) بمقدار 0.55 سنت مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

معامل تحديد R^2 : بلغ 32%، وهو يشير إلى 32% من التغير في التضخم يشرحه التغير في تدفقات القروض الخارجية، والنسبة الباقية للعوامل الأخرى.

اختبار F: بلغ 8.1 بقيمة احتمالية (Prob.= 0.011022) هي أقل من 5% وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ويعني أن النموذج جيد ويمكن التنبؤ به.

أثر القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي في مصر

- **سعر الصرف:** زيادة تدفقات القروض الخارجية (DF) بمقدار دولار واحد سينتج عنه زيادة سعر الصرف (ER) بمقدار 0.47 سنت مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. معامل تحديد R2: بلغ 60%، وهو يشير إلى 60% من التغير في سعر الصرف يشرحه التغير في تدفقات القروض الخارجية، والنسبة الباقية للعوامل الأخرى. اختبار F: بلغ 26.5 بقيمة احتمالية (Prob.=0.000080) هي أقل من 5% وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ويعني أن النموذج جيد ويمكن التنبؤ به.

- **الصادرات:** زيادة تدفقات القروض الخارجية (DF) بمقدار دولار واحد سينتج عنه زيادة الصادرات (E) بمقدار 1.50 دولار مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. معامل تحديد R2: بلغ 27%، وهو يشير إلى 27% من التغير في الصادرات يشرحه التغير في تدفقات القروض الخارجية، والنسبة الباقية للعوامل الأخرى. اختبار F: بلغ 6.3 بقيمة احتمالية (Prob.= 0.002206) هي أقل من 5% وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ويعني أن النموذج جيد ويمكن التنبؤ به.

- **الواردات:** زيادة تدفقات القروض الخارجية (DF) بمقدار دولار واحد سينتج عنه زيادة الواردات (M) بمقدار 1.85 دولار مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. معامل تحديد R2: بلغ 43%، وهو يشير إلى 43% من التغير في الواردات يشرحه التغير في تدفقات القروض الخارجية، والنسبة الباقية للعوامل الأخرى. اختبار F: بلغ 12.9 بقيمة احتمالية (Prob.=0.002244) هي أقل من 5% وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ويعني أن النموذج جيد ويمكن التنبؤ به.

اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنماذج المقدر:

- **الفرضية الأولى:** تنص على وجود علاقة عكسية بين القروض الخارجية ومعدل النمو الاقتصادي: أشارت العديد من الدراسات إلى العلاقة العكسية، وذلك بسبب أن الزيادة في القروض الخارجية ينتج عنها انخفاض النمو يتسبب في تزايد

مخاوف المستثمرين على مدى قدرة الدولة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها من خدمة الدين.

عند إجراء الاختبارات نجد أن عدم صحة الفرضية الأولى، فنجد من معادلة الناتج المحلي الإجمالي أن هناك علاقة طردية بين القروض الخارجية النمو الاقتصادي. حيث بلغ معامل خط انحدار القروض الخارجية (7.68) وذلك يعني أن كلما زادت القروض الخارجية بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (7.68) وذلك عند ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. والتي تتفق مع نموذج "هاورد دومار" والذي أوضح الآثار الإيجابية للقروض الخارجية على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال العلاقة الطردية بين النمو والاستثمار.

- تنص الفرضية الثانية على وجود علاقة طردية بين القروض الخارجية ومعدل التضخم: تتفق هذه النتيجة مع الفرضية، حيث إن ارتفاع القروض الخارجية يؤدي إلى زيادة طبع النقود لسداد خدمات القروض الخارجية.

نجد من معادلة التضخم أنه معامل خط انحدار القروض الخارجية بلغ (0.55)، وذلك يعني أن كلما زادت القروض الخارجية بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة التضخم بمقدار (0.55) وذلك عند ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

- الفرضية الثالثة: تنص على وجود علاقة طردية بين القروض الخارجية وسعر الصرف: تتفق هذه النتيجة مع الفرضية. حيث إن القروض الخارجية تعقد بعملات أجنبية؛ وذلك عند الحصول على تلك القروض فذلك يؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات وتراكم العملات الأجنبية بشكل يؤدي إلى زيادة المعروض منها.

بلغ معامل خط انحدار القروض الخارجية (0.47)، وذلك يعني أن كلما زادت القروض الخارجية بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة سعر الصرف بمقدار (0.47) وذلك عند ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

أثر القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي في مصر

الفرضية الرابعة: تنص على وجود علاقة عكسية بين القروض الخارجية والصادرات: أكدت العديد من الدراسات على العلاقة العكسية؛ وذلك بسبب زيادة القروض ينتج عنها انخفاض الصادرات، وذلك من خلال زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة الطلب على السلع المنتجة محلياً، وما يرافقه من انخفاض في حجم الصادرات لتلبية حاجات السوق المحلي.

عند إجراء الاختبارات نجد أن عدم صحة الفرضية الرابعة، حيث بلغ معامل خط انحدار القروض الخارجية (1.50) وذلك يعني أن كلما زادت القروض الخارجية بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات بمقدار (1.50)، وذلك عند ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. حيث إنه يتم استخدام القروض الخارجية في مجالات الإنتاج، فإنها تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي، وبالتالي الاتجاه لتمويل المشروعات لغرض التصدير.

-الفرضية الخامسة: تنص على وجود علاقة طردية بين القروض الخارجية والواردات: تتفق هذه النتيجة مع الفرضية. من الممكن أن تستخدم الدول القروض التي تحصل عليها لاستيراد الآلات والمعدات الإنتاجية الضرورية للتوسع الاقتصادي، وهو ما يفسر العلاقة الطردية بين القروض الخارجية والواردات. بلغ معامل خط انحدار القروض الخارجية (1.85) وذلك يعني أن كلما زادت القروض الخارجية بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة الواردات بمقدار (1.85)، وذلك عند ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

خامساً: الخلاصة والتوصيات:

الخلاصة:

بلغت الفجوة لمصر خلال العام المالي (2015-2016) حوالي 9.2%، ومن هنا ظهرت أهمية القروض الخارجية كمكمل للتمويل المحلي لإتاحة تمويل مشروعات التنمية فيها.

أثرت القروض الخارجية سلباً على عملية التنمية على معظم الدول النامية والتي كانت ترغب في تحقيق التنمية من خلال الاعتماد على التمويل الخارجي. حيث يمتد الأثر السلبي في استنزاف موارد الدولة لسداد أعباء الديون الخارجية. لابد من معرفة الأسباب التي كانت وراء مشكلة تقادم الديون الخارجية ثم القضاء عليها، وذلك يعني تغيير استراتيجية التنمية التي تتبعها تلك الدول والتوجه للمشاريع الإنتاجية للوصول لمعدلات التنمية.

التوصيات:

- 1- زيادة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية المولدة للدخل، مثل: الزراعة، والصناعة، والسياحة، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتوجيه جزء كبير من القروض الخارجية لها، وتقليل الدعم المادي للقطاعات الاقتصادية غير المنتجة.
- 2- زيادة الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة ومحاولة تنميتها من خلال تحفيز الادخار المحلي، ومحاولة تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي.
- 3- الاستفادة من تجربة الدول النامية التي تمكنت من الاستفادة من القروض الخارجية وتوجيهها إلى القطاعات الإنتاجية مثل: الصين.
- 4- لابد من توفير متخصصين في القروض الخارجية لأجل التفاوض للحصول على أفضل شروط من الدائنين، ودراسة منافع القروض الخارجية.
- 5- ضرورة وجود جهة مختصة لإدارة القروض الخارجية وتنسم تلك الجهة بالشفافية والموضوعية.
- 6- عدم اللجوء للقروض التجارية ذات الشروط الصعبة، وأسعار فائدة مرتفعة، وفترة سماح وسداد منخفضة.

أثر القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي في مصر

المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج القياسي

M	E	Er	INF	GDP	DF	
7.9	15.74	3.4	2.6	99.8	1.89-	2000
7.6	16.26	3.9	2.2	97.6	0.9-	2001
7.9	17.07	4.5	2.7	87.8	1.34	2002
9.2	19.43	5.8	4.5	82.9	0.8	2003
11.2	24.35	6.2	11.2	78.8	0.93	2004
12.7	29.27	5.7	4.8	89.6	0.82-	2005
14.5	35.49	5.7	7.6	107.4	0.44	2006
16.8	43.76	5.6	9.3	130.4	3.57	2007
19.3	56.34	5.4	18.3	162.8	0.68-	2008
15.5	48.17	5.5	11.7	188.9	1.49	2009
18.4	46.73	5.6	11.2	218.8	1.38	2010
21.9	47.31	5.9	10	236	1.6-	2011
22.2	46.23	6	7.1	279.3	4.85	2012
22.8	48.31	6.8	9.4	288.5	6.47	2013
23.3	43.03	7	10.1	305.5	4.76-	2014
20.8	43.01	7.6	10.3	332.7	8.38	2015
20.4	36.55	10	13.8	332.9	19.32	2016
68.9	67.99	17.7	29.5	235.3	15.23	2017
73.6	89.86	17.7	14.4	250.9	14.3	2018

Source: World Bank Database.

DF: تدفقات القروض الخارجية (بالدولار).

GDP: الناتج المحلي الإجمالي (القيمة الحالية بالدولار).

INF: التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا).

Er: متوسط سعر الصرف الرسمي (الجنه مقابل الدولار الأمريكي).

E: صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010).

M: واردات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

نتائج الاختبارات الكلية لنموذج الانحدار البسيط

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 11/16/19 Time: 15:55
Sample: 1 19
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	162.3353	21.02886	7.719643	0.0000
DF	7.686507	2.903844	2.647011	0.0169
R-squared	0.291863	Mean dependent var		189.7842
Adjusted R-squared	0.250208	S.D. dependent var		92.09197
S.E. of regression	79.74291	Akaike info criterion		11.69479
Sum squared resid	108101.8	Schwarz criterion		11.79421
Log likelihood	-109.1005	Hannan-Quinn criter.		11.71162
F-statistic	7.006668	Durbin-Watson stat		0.337535
Prob(F-statistic)	0.016946			

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 11/17/19 Time: 19:41
Sample: 1 19
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.037991	1.421143	5.656007	0.0000
DF	0.559737	0.196243	2.852259	0.0110
R-squared	0.323663	Mean dependent var		10.03684
Adjusted R-squared	0.283878	S.D. dependent var		6.368256
S.E. of regression	5.389072	Akaike info criterion		6.305924
Sum squared resid	493.7157	Schwarz criterion		6.405339
Log likelihood	-57.90628	Hannan-Quinn criter.		6.322749
F-statistic	8.135382	Durbin-Watson stat		1.948345
Prob(F-statistic)	0.011022			

Dependent Variable: ER
Method: Least Squares
Date: 11/16/19 Time: 16:16
Sample: 1 19
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.449266	0.672286	8.105579	0.0000
DF	0.478466	0.092835	5.153948	0.0001
R-squared	0.609762	Mean dependent var		7.157895
Adjusted R-squared	0.586807	S.D. dependent var		3.966011
S.E. of regression	2.549355	Akaike info criterion		4.808859
Sum squared resid	110.4866	Schwarz criterion		4.908273
Log likelihood	-43.68416	Hannan-Quinn criter.		4.825683
F-statistic	26.56318	Durbin-Watson stat		1.691135
Prob(F-statistic)	0.000080			

أثر القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي في مصر

Dependent Variable: E
Method: Least Squares
Date: 11/17/19 Time: 19:58
Sample: 1 19
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	35.39257	4.340146	8.154696	0.0000
DF	1.509818	0.599324	2.519201	0.0221
R-squared	0.271836	Mean dependent var		40.78421
Adjusted R-squared	0.229002	S.D. dependent var		18.74365
S.E. of regression	16.45814	Akaike info criterion		8.538818
Sum squared resid	4604.795	Schwarz criterion		8.638232
Log likelihood	-79.11877	Hannan-Quinn criter.		8.555643
F-statistic	6.346373	Durbin-Watson stat		0.820900
Prob(F-statistic)	0.022063			

Dependent Variable: M
Method: Least Squares
Date: 11/16/19 Time: 16:18
Sample: 1 19
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.22732	3.730723	4.081599	0.0008
DF	1.850862	0.515170	3.592721	0.0022
R-squared	0.431583	Mean dependent var		21.83684
Adjusted R-squared	0.398147	S.D. dependent var		18.23578
S.E. of regression	14.14717	Akaike info criterion		8.236206
Sum squared resid	3402.419	Schwarz criterion		8.335621
Log likelihood	-76.24396	Hannan-Quinn criter.		8.253031
F-statistic	12.90764	Durbin-Watson stat		1.542184
Prob(F-statistic)	0.002244			

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- 1- أشرف شمس الدين (2003)، "التجارة العالمية وعلاقتها بالديون الخارجية والتمويل"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، نيويورك.
- 2- أمينة محمد محمد مدبولي (2009)، "أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في إفريقيا (منذ بداية الثمانينات وحتى نهاية عام 2005) (دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس.
- 3- إيهاب محمد يونس، (2010)، "نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر"، القاهرة.

- 4- البشير عبد الكريم (2009)، "دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر.
- 5- البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية.
- 6- حمدي أحمد العناني، عبدالنبي حسن يوسف (بدون تاريخ)، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، مكتبة عين شمس.
- 7- دينا محمد هشام (2016)، "الآثار الاقتصادية الكلية للدين العام الخارجي بالتطبيق على مصر خلال الفترة 1990 حتى 2014"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- 8- رضي محمد العضايقة، حسن عبدالرحمن العمرو، حذيفة سميح القراله (2015)، "هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (1980-2012)"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد: 42، العدد: 2.
- 9- رمضان محمد مقلد، على عبدالوهاب نجا (بدون تاريخ)، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 10- سمية أحمد عبد المولي (2010)، "اقتصاديات المالية العامة"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
- 11- سمير مصطفى أبو محله (2015)، "أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي، حالة بعض الدول العربية المقترضة (2000-2013)"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد الثالث.
- 12- سي بول هالوود، رونالد ماكديونالد (2007)، "النقود والتمويل الدولي"، دار المريخ للنشر.
- 13- شيماء محمد نجيب (2013)، "أثر محددات النمو الصناعي في كفاءة الأداء الاقتصادي لعدد من الدول للمدة 1990-2005"، تنمية الرفادين، العراق، العدد: 111.
- 14- عطاالله أبو سيف أبابير (2016)، "مقدمة في: مبادئ علم الاقتصاد"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
- 15- فضيلة جنوحات (2006)، "إشكالية الديون وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر.
- 16- مازن حسن الباشا (2016)، "قياس أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية تحليلية للمدة (1997 - 2011)"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، الأردن.
- 17- مجيد حميد حسين (2008)، "مبادئ علم الاقتصاد"، دار زهران، عمان.
- 18- محمد أحمد محمد السيد الشافعي (2016)، "دور القروض الخارجية في تنمية الصادرات المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

أثر القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي في مصر

- 19- محمد مصطفى أبو مصطفى (2009)، "دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من 1999 إلى 2008"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة.
- 20- مريم بوسلطة عثمانية (2016)، "النظام القانوني لعقد القرض العام (دراسة مقارنة)"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- 21- ميساء وليد أحمد عبادي (2001)، "القروض الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- 22- وفاء سعد إبراهيم (2015)، "السياسة المالية والأداء الاقتصادي في دول منطقة اليورو (دراسة مقارنة)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Bhattacharya, R., Benedict, C. (2004), "Calculating the Benefits of Debt Relief", **Finance & Development**.
- 2- Khramov, V., J. Ridings (2013), "The Economic Performance Index (EPI): an Intuitive Indicator for Assessing a Country's Economic Performance Dynamics in an Historical Perspective", **IMF Working Paper**.
- 3- Levine, L. (1957), "The Measurement and Behavior of Unemployment", Universities-National Bureau, NBER.
- 4- Walsh, G. (2011), "A Discussion of Foreign Currency Debt in Emerging Market Economics", **Trinity Economics Papers**, Trinity College Dublin.